عنايتها بقضية هذا الشعب مكافأة له على ثقته في مبادئها الانسانية ، تلك الثقة التي اوقعته ضحية اسوأ استعمار عرفه التاريخ ـ الاستعمار الاثيوبي .

وليست هذه المرة الاولى التي يبعث فيها الشعب الارتري شكواه العادلة الى الامم المتحدة . ففي ١٩٥٣/٨/٢ بعثت الاحزاب السياسية الارترية البرقية رقم ٥٨٤٦٥ الى السكرتير العام للامم المتحدة عبروا فيها عن استيائهم البالغ وقلقهم الشديد من الوضع الخطير وحذروا من النتائج الوخيمة وطالبوا بارسال لجنة لاستقصاء الحقائق الى ارتريا . وفي سنة ١٩٥٧ رفع السيد محمد عمر قاضي، عضو المجلس الفدرالي الاعلى مذكرة الى الامم المتحدة باسم الشعب الارتري وشرح فيها باسهاب المخالفات الفاضحة لقرار الامم المتحدة وطالب بارسال لجنة لاستقصاء الحقائق الى ارتريا ولسوء الحظ فان الامم المتحدة قد اصمت اذنيها من تلك الشكاوى العادلة ، وكانت النتيجة ان تدهور الوضع من سيء الى اسوأ . ولم تأل اثيوبيا جهدا لتفتيت شروط الاتحاد واحالتها الى حبر على ورق لتمحو خريطة ارتريا من الوجود مستعينة بالبرلمان والحكومة الارترية الصورية . وكانت خطتها تتلخص في استصدار قرار من البرلمان تعلن فيه تصفية الاتحاد تصفية نهائية واعتبار ارتريا بموجبه احدى مديريات اثيوبيا .

غير ان تلك السياسة الاثيوبية الخرقاء لم تنل من الشعب الارتري سوى الامتعاض والمقاومة الصارمة . فلجأت السلطات الاثيوبية الى الغاء الاتحاد بالتدريج ، فوضعت جيشا ضخما

عشية دخول القرار الفدرالي حيز التنفيذ في ١٥/٩/١٩٥٢ وبعث الامبراطور ممثلا له في ارتريا ليقوم بالمؤامرات ودخلت ارتريا بذلك في طور جديد ، طور الاستعمار الاثيوبي • ولو تفحصنا نصوص القرار الفدرالي لما وجدنا فيه مايبيح لاثيوبيا احتلال ارتريا عسكريا ولكن اثيوبيا لجأت الى وسائل تتعارض اطلاقا مع ابسط مبادىء السيادة والاستقلال وانتهكت قرارا دوليا اصدرته هيئة عالمية ذات مكانة عظيمة بين الاسرة البشرية •

لقد اعلنت اثيوبيا ان البرلمان الارتري صادق بالاجماع على قرار ضم ارتريا الى اثيوبيا في ١٤/١١/١٩٦٢ • غير ان هذه الادعاءات الاثيوبية المزيفة لاتدل على اكثر من سخافة السلطات الاثيوبية التي تعتقد بان القضية لاتعدو ان تكون مجرد مساومة رخيصة تتم بشراء ضمائر حفنة من الخونة الغير مسؤولين •

نحن لسنا دعاة انقسامات ولكننا ندرك بعمق مدى فساد الحكم الفردي الامبريالي السائد في اثيوبيا والذي لايختلف شكلا وموضوعا عن انظمة العصور المظلمة • اننا نحتج بشدة ضد الظلم الفاضح الذي حل بوطننا ونرجو الامم المتحدة ان تتدخل فورا قبل ان تصل الازمة الى ذروة التعقيد باندلاع نار الحرب بين الامتين مما سيهدد صفو الامن والاستقرار في شرق افريقيا كلها •

ان الدافع الرئيسي لتقديم هذه الشكوى هو رغبتنا الاكيدة في ان يسود السلام والعدل في ربوع وطننا ، وهي رغبة تتفق ومبادىء الامم المتحدة • ان شعبنا يتطلع الى حل منصف يكفل

له السلام والعدالة • وان أملنا عظيم ان تجد شكوانا ماهي جديرة به من الرعاية والاهتمام •

وتفضلوا بقبول فائق التحيات والاحترام •

اللجنة التنفيذية لمكتب الصداقة الارترية الصومالية
بمقديشو
حرر بمقديشو في ١٧/١١/١٩٦٢

نص المذكرة التي رفعتها جبهة التحرير الارترية الى مؤتمر الشعوب الآسيوية الافريقية الثالث الذي عقد في دار السلام في يناير ١٩٦٣

الى مؤتمر الشعوب الآسيوية ــ الافريقية الثالث المنعقد بدار السلام •

الى كافة وفود الدول الآسيوية ــ الافريقية في الامم المتحدة •

ايها السادة :

في ١٤/١١/١٩٦٢ اعلن راديو اديس ابابا دمج ارتريا دمجا تاما الى الامبراطورية الاثيوبية والغاء الاتحاد الفدرالي تحت ستار موافقة البرلمان الارتري • ويبدو ان هذا الاعلان لم يلفت انظار الشعوب في العالم ، ومع ذلك فانه بالنسبة للشعب الارتري يعني نجاح المؤامرات الاستعمارية العدوانية الاثيوبية ضد استقلاله الذاتي • ان قصة المؤامرات الاستعمارية الاثيوبية على الشعب

الارتري ليست جديدة ، بل انها بدأت من يوم ١٩٥٠/١٢/٢ ، ذلك اليوم الذي اصدرت فيه الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة قرارها الفدرالي رقم ٣٩٠/أ/٥ الرامي الى اقامة اتحاد تمنح ارتريا بموجبه استقلالا ذاتيا واسع النطاق وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة ، كما تتمتع بعلمها وشاراتها ورموزها واختامها الخاصة .

ولم يكن الشعب الارتري راغبا في الاتحاد الذي كان يتعارض مع مطلبه العادل في حقه بتقرير مصيره . اما الحكومة الاثيوبية فقد قبلت القرار مبيتة النية لالغائه بالتدريج كما حدث بالفعل في نوفمبر الماضي . فمنذ ان دخل الميثاق الفدرالي حيز التنفيذ في ١٩٥٢/٩/١٥ اتخذت السلطات الاثيوبية الخطوات العدوانية التالية :

١ ــ احتلت ارتريا عسكريا وجعلت من جيشها اداة للعدوان على حريات الشعب الارتري واستقلاله الذاتي .

٢ ــ حلت السلطات الاثيوبية كافة الاحزاب السياسية الارترية باستثناء حزب الوحدة المزعوم ، واوقفت الصحف الوطنية وزجت بالاحرار في السجون واغتصبت ممتلكات ارتريا الحيوية .

٣ ــ زورت الانتخابات واتت في البرلمان الارتري بعملائها واذنابها .

٤ ــ خلق ممثل الامبراطور في ارتريا الذي جعل من نفسه حاكما بأمره ، ازمة اقتصادية مفتعلة ، واغلق المصانع ، وعطل نشاط

التجارة ، مما اضطر الالوف من العمـــال للهجرة الى الاقطـار المجاورة .

٥ ــ خلقت الحكومة الاثيوبية محكمة اثيوبية في ارتريا اطلقت عليها (المحكمة الفدرالية) وهي محكمة غير دستورية وتتعارض مع نصوص القرار الفدرالي . وقد زجت هذه المحكمة باحرار ارتريا في السجون بعد محاكمات صورية . وهي لاتختلف عن محاكم الارهاب التي سادت في اوربا في العصور الوسطى .

٦ ــ وتحت ضغط تلك الظروف الارهابية استطاعت اثيوبيا ان تلغي الشارات والاختام الارترية بواسطة عملائها البرلمانيين ، كما نكست العلم الارتري ، ثم قمعت قواتها العسكرية بقسوة المظاهرات الشعبية التي عمت المدن في عام ١٩٥٨ .

ان هذه الاعمال العدوانية قد دفعت الشعب الارتري الى اعلان المقاومة المسلحة في مستهل سبتمبر ١٩٦١ . وقد خاض المناضلون الارتريون تحت قيادة جبهة التحرير الارترية وقائدها البطل حامد ادريس عواتي معارك كثيرة ضد قوات الاحتلال الاثيوبية . ولا يخفي صدى هذه المقاومة المسلحة سوى المناورات السياسية التي تقوم بها اثيوبيا في الصعيدين الافريقي والعالمي لاسدال الستار على نواياها الاستعمارية تجاهنا .

ان جبهة التحرير الارترية تناشد مؤتمركم التاريخي العظيم كما تناشد الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة التدخل الفوري في المشكلة الارترية من اجل صيانة السلام في شرق افريقيا قبل

ان تتطور الازمة الى حرب طاحنة • ونؤكد لكم ان شعبنا مصمم على مواصلة النضال ضد الاستعمار الاثيوبي حتى يسترد حريته كاملة •

ونرجو لمؤتمركم النجاح والتوفيق ، مع التهاني واطيب التمنيات

جبهة التحرير الارترية

النداء الذي وجهته جبهة التحرير الارترية الى مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في اديس ابابا في مايو ١٩٦٣ م

الى ملوك ورؤساء الدول المشتركين في مؤتمر القمة الافريقي باديس ابابا •

توجه جبهة التحرير الارترية هذا النداء باسم الشعب الارتري •

تشهد القارة الافريقية هذه الايام حدثا هاما ، هو مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في اديس ابابا ويحضره رؤساء وملوك الدول الافريقية • تتطلع الشعوب الافريقية الى هذا المؤتمر ، يحدوها الامل في ان ينجلي عن نتائج بعيدة الاثر في مجال التقارب الافريقي والتمهيد لوضع اسس الوحدة الافريقية •

ونحن ننتهز هذه الفرصة لنوجه هذا النداء باسم الشعب الارتري الى مؤتمر القمة باعتبارنا شعبا افريقيا من حقه ان يدلي برأيه بصدد موضوع اساسي ، الا وهو الوحدة الافريقية ، وسنكون بعيدين عن الموضوعية اذا لم نشر الى موقف الدولة الداعية لهذا المؤتمر ،

وهي حكومة اثيوبيا ، تلك التي سجلت ظاهرة مخجلة في تاريخ العلاقات الافريقية عندما اعتدت على حرية الشعب الارتري ، ومارست ضده سياسة الاحتواء محاولة اذابة كيانه والقضاء على شخصيته المتميزة باسم الوحدة ، والتزمت ازاءه سياسة استعمارية واضحة تتعارض مع السياسة الافريقية المتحررة التي تقف على خط مشترك وحيوي هو الكفاح ضد الاستعمار ايا كان نوعه ، وان سياسة حكومة اثيوبيا تجاه الشعب الارتري تتعارض بصورة جذرية مع مفهوم الوحدة الافريقية الحقيقية .

ومما لاشك فيه ان الشعوب الافريقية تريد الوحدة ـ ولكن لايفوتنا ان الشعوب هي وحدها التي تصنع الوحدة ـ ولا بد ان يشعر كل شعب افريقي بذاتيته الحقيقية ، وان يدرك ان له مركزا في داخل الجماعة الافريقية ، وان يكون هناك تفاعل متصل ومتداخل بين الشعوب التي هي الدعامات الحقيقية للوحدة الافريقية . ومما يدفعنا الى الايمان بالدور الفعال الذي يجب ان تلعبه الشعوب في بناء الوحدة ، هو فشل اتحاد وسط افريقيا الذي فرضه الاستعمار على شعوب الروديسيين ونياسلاند ، وتلك التجربة القاسية التي يعيشها الشعب الارتري ، وهي مثال حي لعدم الاستقرار السياسي ، وعدم التوفيق في مجال الوحدة او الاتحاد .

ففي ٢ ديسمبر عام ١٩٥٠ اصدرت هيئة الامم المتحدة القرار رقم ٣٩٠/أ/٥ والذي يقضي باتحاد ارتريا مع اثيوبيا اتحادا

فدراليا ، وتحت سيادة التاج الاثيوبي • ولم يكن الشعب الاثيوبي في الحقيقة طرفا في الاتحاد ؛ وهو الشعب الذي لا زال يعاني حالة العبودية الطويلة والذي دفع الى التخلص من اي مسؤولية في ادارة شئونه وصنع مصيره • أما الشعب الارتري فقد دفع الى مصير مظلم ، وكان صدور القرار نتيجة لمؤامرة استعمارية واسعة النطاق ترمي الى تكوين اتحاد مصطنع لايقوم على دعائم شعبية ، وقد وأدت الامم المتحدة ارادة الشعب الارتري ، وخالفت ميثاقها الذي ينص على حق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه • فلم تقم تلك المنظمة الدولية باجراء استفتاء في ارتريا لكي تتلمس الرغبات الحقيقية للشعب الارتري • ولم تحاول حكومة اثيوبيا تطبيق القرار الفدرالي الذي التزمت به امام المنظمة الدولية ، بل اظهرت نواياها السيئة منذ البداية ، ومارست سياسة تعسفية حمقاء تجاه الشعب الارتري ، فقضت على حرية الرأي وصادرت الصحف وألقت بالاحرار في السجون • وخلقت أزمة اقتصادية حادة لاذلال الشعب الارتري • ولكن هذا لم يفت في عضد الشعب الارتري الذي قاوم تلك السياسة التعسفية ، فنظم المظاهرات والاضرابات ، وتقدم بعدة شكاوى الى هيئة الامم المتحدة التي اصدرت القرار الفدرالي ، وطالبها بارسال بعثة خاصة للتحقيق لكي تتفهم عن كثب مجريات الامور في ارتريا • وبعد ان استنفد الشعب الارتري جميع الوسائل السلمية قرر ان يسلك طريق الثورة • فمنذ اول سبتمبر عام ١٩٦١ اعلنت الثورة المسلحة بقيادة جبهة التحرير

الارترية باعتبارها الطريق الوحيد لاستخلاص حريته واستقلاله • كان ذلك امرا منطقيا • فقد ترسم شعبنا خطى الشعوب الاخرى التي سلكت طريق الثورة ، وانتصرت في نضالها من اجل الحرية والتقدم • وبعد ان ادركنا ان ارادتنا تكمن في أن يبدأ كل شيء من داخلنا ، وان الشعب الارتري قد عانى على الخصوص من عدم مسؤوليته في عملية محو شخصيته وكيانه • وقد سارت حكومة اثيوبيا في طريق شائك ــ فالغت النظام الفدرالي عندما اخرجت مهزلة ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ وقررت ادماج ارتريا في الكيان الاثيوبي وتحدت بذلك ارادة الشعب الارتري • وقد قبل الشعب الارتري هذا التحدي ، وقرر من جانبه ان يعالج الامر بالاسلوب الوحيد الذي تفهمه حكومة اثيوبيا وهو اسلوب القوة • وان مفهـــوم السيادة الحقيقي لدينا هو المرتكز على ارادة الشعب يمارسها بنفسه والوضع القائم في ارتريا الآن ليس الااستمرارا للوضع الاستعماري واندفاعا له • ولن يكون هناك سلام في هذه المنطقة من افريقيا الا اذا تحققت الاوضاع التي تتفق مع الكفاية والعدل ، ومارس كل شعب ارادته الحقيقية ، وبذلك يمكن ان يقضي على الاسباب التي تؤدي الى عدم الانسجام اللازم لتحقيق الوحدة •

ونحن نأمل ان يناقش المؤتمر بطريقة موضوعية هذه الاسباب وان يعالج الامور بطريقة جذرية ويعمل على تصحيح كافة البناءات المتخلفة عن الاستعمار وحتى يمكن التمهيد لوضع اسس الوحدة التي تنبثق عن رغبات الجماهير الافريقية الواعية •

جبهة التحرير الارترية

نص المذكرة التي تقدم بها اتحاد طلبة ارتريا في غرب اوربا الى السكرتير العام للامم المتحدة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٢

معالي السيد اوثانت

السكرتير العام للامم المتحدة

نيويورك

ياصاحب المعالي ،

تتشرف برفع هذه الشكوى الى سيادتكم معبرين عن احتجاجنا الشديد ضد الاجراءات اللا انسانية التي اتخذتها الحكومة الاثيوبية لدمج ارتريا بالقوة في ١٥/١١/١٩٦٢ ، مستخفة بالميثاق الفدرالي الذي تمت المصادقة عليه من قبل :

الجمعية الارترية في ١٠ يوليو ١٩٥٢

والامم المتحدة في ٦ اغسطس ١٩٥٢

والامبراطور الاثيوبي في ١١ سبتمبر ١٩٥٢

ونود ا ن نحيط سعادتكم علما باننا مواطنون ارتريون ندرس في الجامعات المختلفة ، ولسنا لاجئين سياسيين • وعندما تناهى الى علمنا أنباء الاساليب المفجعة التي لجأت اليها الحكومة الاثيوبية لادخال الوهن في الاتحاد ثم الغاؤه ضد رغبة الشعب الارتري ، لم نجد بدا من استفسار الامم المتحدة عن هذه الاجراءات المخالفة للقانون • اما الاسباب التي دفعتنا الى تأجيل شكوانا لمدة شهر هي:

١ ــ ان نكسب الوقت الكافي لتحرير انفسنا من الانفعالات العاطفية التي تلت ضياع حريتنا وحقوقنا وذلك حتى نتصرف بموضوعية ومنطق •

٢ ــ ان نجمع المعلومات الكافية عن هذه الحادثة المحزنة التي قضت على استقلالنا الذاتي وحولت وطننا الى مستعمرة اثيوبية •

٣ ــ ان تتبادل الرأي مع الطلاب الجامعيين في كافة البلدان •

وليكن معلوما لدى سيادتكم ان العدوان العسكري الاثيوبي كان صدمة لنا جميعا بلا استثناء • ففي مراسلاتنا التي اجريناها مع كافة الطلبة الارتريين في الجامعات الاجنبية في دول الاسكندناوة واوربا والشرق الاوسط وامريكا ، لم نجد طالبا ارتريا واحدا استطاع ان يخفي اشمئزازه من هذا العمل العدواني الذي اقدمت عليه الحكومة الاثيوبية • ونحن نستغرب لماذا اجلت الامم المتحدة تدخلها بينما هي صانعة هذا الاتحاد بين ارتريا واثيوبيا ، وان كل الدلائل تؤكد بان الدمج قد تم رغم معارضة الشعب الارتري ، وحتى الرأي العام العالمي كما عبرت عنه الصحف البريطانية والامريكية والسويدية بمثل العناوين التالية : (ارتريا تحتفل بعيد غير سعيد) ــ جريدة الاوبزيرف ١٩٦٢/٩/٩ ، (اضطرابات ارتريا تقلق هيلى سلاسي) ــ نيويورك تايمز ٩٦٢/٧/٨ ، (الرعب يسيطر على ارتريا) جريدة اكسريسن السويدية ١٩٦٢/٦/٢٤ ، قد اقرت مدى بؤس الشعب الارتري ومقاومته للتسلط الاثيوبي•

من العسير ان نصدق بان الامم المتحدة غير عالمة بالمقاومة

المصرة التي قام بها الشعب الارتري للحد من مساعي اثيوبيا الرامية الى الدمج • ولكننا في الوقت ذاته يخالجنا الشك عن مدى معرفة الامم المتحدة بالسياسة الاثيوبية التي بعد ان فشلت في كسب الشعب بواسطة الدعايات الزائفة والرشاوى والتهديدات ، لجأت الى تجريد البوليس الارتري من السلاح والى احتلال قواتها العسكرية لارتريا • ومن البديهي انه متى تمت لها السيطرة العسكرية فان الخطوة التالية كانت حتما هي ارغام الجمعية الارترية على الغاء الاتحاد والقضاء نهائيا على استقلال ارتريا الذاتي •

حقا ، لقد كانت صدمة مفجعة لنا نحن الارتريين المغتربين من اجل الدراسة ، وخاصة لاولئك الذين قضوا اجازاتهم الصيفية في ارتريا عندما تناهى الى سمعهم الخبر المؤسف الذي لم نكن نتوقعه اطلاقا ، يقينا منا ان الشعب الارتري وجمعيته التشريعية كانوا يعارضون بشدة كافة مساعي اثيوبيا وتهديداتها بالدمج • ولتوضيح هذه الحقيقة نذكر القليل من الامثلة الكثيرة :

١ ــ حاولت الحكومة الاثيوبية قبل مدة قريبة فرض اقتراح على الجمعية الارترية بدمج ميزانيتي ارتريا واثيوبيا ، غير ان الجمعية الارترية رفضت الاقتراح بالاجماع ، بل ان اللجنة التي عينت لدراسة الاقتراح قد علقت عليه بقولها (لسنا راضين عن تأجيل اثيوبيا تسديد مستحقاتنا عليها ، فضلا عن ان نقبل دمج الميزانية كلها) •

٢ ــ طالبت الجمعية الارترية في يونيه الماضي رفع الميزانية

الارترية الى ١٨ مليون دولار اثيوبي ، ولكن الحكومة الاثيوبية رفضت ذلك رفضا مكشوفا .

٣ ــ بعد ان رفضت الحكومة الاثيوبية رفع الميزانية الارترية الى ١٨ مليون دولار اثيوبي ،التمست الجمعية الارترية أن تسدد الحكومة الاثيوبية المتأخرات المالية المستحقة لارتريا ومقدارها ١٣ مليون دولار اثيوبي ، ومرة اخرى رفضت الحكومة الاثيوبية هذا الطلب العادل ، مما سبب خيبة امل اعضاء الجمعية الارترية . وكان الشعب يراقب الموقف بدقة .

٤ ــ بدأت الحكومة الاثيوبية في يونيه ٩٦٢ دعاية واسعة النطاق ترمي الى الدمج . وكان جواب الشعب الارتري (حادثة اغردات) حيث انفجرت قنبلة استهدفت ممثل الامبراطور بينما كان يلقي خطابا يدعو فيه الى تأييد الدمج .

انّ تضارب الانباء الخاصة بالغاء (الاتحاد) الفدرالي قد حملنا الى جمع الحقائق والمعلومات الصحيحة بواسطة المراسلات والمسافرين الذين شهدوا الوضع في حوالي منتصف نوفمبر ١٩٦٢ واننا نشرح باختصار بعض الاساليب التي اتخذتها الحكومة الاثيوبية لارغام الشعب الارتري على التنازل عن حريته التي كسبها بالنضال المرير :

١ ــ منذ ان اعلن قيام الاتحاد الفدرالي في سبتمبر ١٩٥٢ ، بذلت الحكومة الاثيوبية كل الجهود الممكنة لتعطيل الاتحاد . وكانت اول خطوة الى ذلك هي حذف كلمة (الاتحاد) من كافة

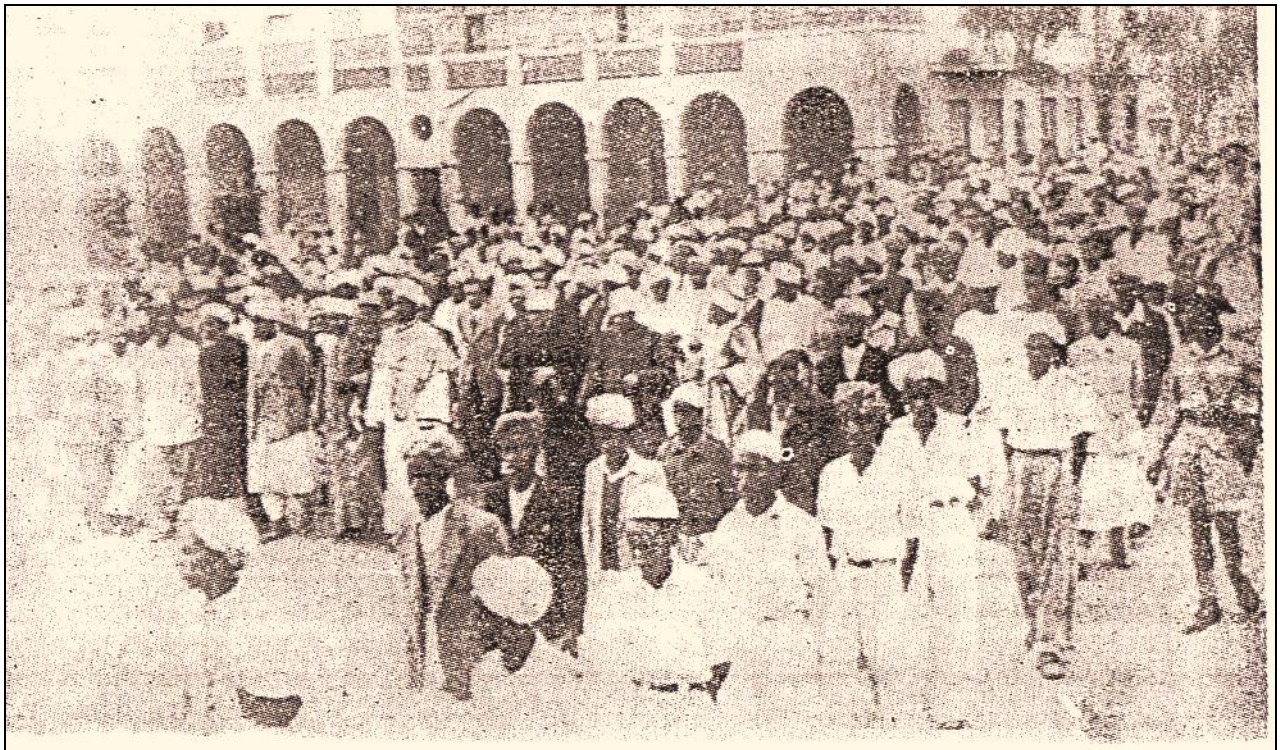

مظاهرة شعبية في اسمرا ضد قرار الامم المتحدة
الذي قضى باتحاد ارتريا فدراليا مع اثيوبيا (١٩٥٠)

عناوين الرسائل الرسمية في دواوين حكومة الاتحاد بارتريا . ثم استمرت في تنفيذ اهدافها الرامية الى محو الشخصية الارترية ودفع الشعب الارتري قسرا الى (الانضمام) . ولا يسعنا المجال لشرح اعتداءات اثيوبيا على الشؤون الداخلية لارتريا ــ بما في ذلك تدخلها على خلافات القرى على الارض ، وعلى المعارك الانتخابية للجمعية التشريعية الارترية ، الخ .. فقتلت بذلك روح الميثاق الفدرالي ونصوصه . ومع ذلك فان الامم المتحدة كانت تتوقع في عام ١٩٥٢ مايلي :

(فقرة ٧٧٥ لقد وضعت اسس الاتحاد الفدرالي بين ارتريا المستقلة استقلالا ذاتيا . وبالنسبة لارتريا فان دستورها الذي صادق عليه المندوب وقبلته الجمعية الارترية واقره الامبراطور ، يكمل صرح الاتحاد . ان هذا الدستور ، مضافة اليه كافة القوانين التكميلية التي اقرتها الجمعية الارترية ، تعكس بصدق مبادىء القرار الفدرالي وروحه ايضا ، وهي تمنح ارتريا الى اوسع نطاق ممكن بداية مرجوة لوجود يكفل لها التمتع بالاستقلال الذاتي في اطار الاتحاد . ولكنه على اية حال ان ضمان الاستمرارية لمنشآت ارتريا الحكومية المؤلفة بموجب هذا القرار سوف تتطلب شيئا اعظم من مجرد وثيقة دستورية . وكما اشار المستشارون القانونيون فان النظام الذي اوصى به قرار الجمعية العمومية يمكن ان يؤدي هدفه المنشود اذا قبلته اثيوبيا بدون تحفظ وقصدت تنفيذه برغبة صادقة) .

(فقرة ٧٧٦ ــ ان محادثتي مع جلالة امبراطور اثيوبيا قد

حملتني الى الاقتناع بتوافر هذه الرغبة المرجوة ، وان له العزم الصادق لتنفيذ الميثاق الفدرالي طبقا لنصوص وروح القرار) •

مقتبس من التقرير النهائي لمندوب الامم المتحدة في ارتريا ، فقرتي ٧٧٥/٧٧٦ نيويورك ١٩٥٢ ، الجلسة السابعة ، ملحق رقم ٥/١أ/٢١٨٨) •

ومن المؤسف حقا ان رفاهية ارتريا واستمرار وجودها قد اوكل امره لمجرد النوايا الطيبة التي سيبديها طرف آخر !!!

٢ ــ الرشاوى ــ وهذه وسيلة اخرى عمدت اليها اثيوبيا لقتل ارتريا • ففي احدى زيارات الامبراطور لارتريا والتي كانت في يونيه ١٩٦٢ ، وزع الالقاب بالجملة لمئات من الارتريين ومن بينهم اعضاء الجمعية الارترية • وبامكاننا ان نبعث اليكم قائمة باسماء الذين منحوا الالقاب في ذلك اليوم •

٣ ــ السجون ــ قبل اعلان الانضمام دفعت الحكومة الاثيوبية مئات من الارتريين الى غياهب السجون • فالسجن بالدور أو التناوب كانت هذه القاعدة المتبعة في الشهرين اللذين سبقا منتصف نوفمبر • وبامكاننا ان نقدم لكم كشفا باسماء هؤلاء الذين عانوا مرارة السجون والذين لايزالون في اعماقها •

٤ ــ التعذيب ــ ان مئات من الارتريين قد عذبوا بتهمة اشتراكهم في جمعية سرية تعمل لصالح استقلال ارتريا • ولقد عانى اولئك المواطنون تعذيبا قاسيا كالجلد بالسياط والقرع بالهراوات الحديدية ووسائل اخرى غير انسانية سببت لهم اضرارا

جسدية وافقدت البعض منهم عقولهم • وبامكاننا ان نمدكم باسمائهم اذا شئتم • بل ان سياسة اصطياد الانسان قد امتدت خارج الحدود الارترية عندما اطلق السفير الاثيوبي في القاهرة النار على الطلبة الارتريين ظنا منه انه باسمرا ، لمجرد احتجاجهم السلمي ضد غزو بلادهم •

٥ ــ تجريد البوليس الارتري من السلاح ــ لم يظهر من البوليس الارتري مايشير الى الخيانة ضد اي سلطة ، لكن الحكومة الاثيوبية ظنت انهم لن يتحملوا ضياع وطنهم • ولذا فانها لم تسمح لهم بحمل السلاح •

٦ ــ احلال الجيش الاثيوبي محل البوليس الارتري ــ وقد نفذ هذا الاجراء في المدن والقرى ومناطق الحدود الارترية •

٧ ــ التهديد العسكري ــ قبل عدة اشهر من اعلان الدمج اجبرت الحكومة الاثيوبية سكان اسمرا للحضور لمشاهدة استعراض عسكري اثيوبي • وبعد ان نفذت هذا الاجراء ، وتمركزت جيوشها في كافة مناطق ارتريا محققة بذلك استحالة قيام الشعب الارتري الاعزل باية حركة ، شعرت الحكومة الاثيوبية بقوة موقفها لاتخاذ الخطوات التالية :

٨ ــ استدعاء الجمعية الارترية قسرا ــ لقد فشلت دعوتها الاولى للجمعية اذ لم يلب دعوتها سوى خمسة او ستة من الاعضاء البالغ عددهم ٦٨ عضوا • واعادت الدعوة كرة اخرى فلاقت نفس النتيجة وفي الجلسة الثالثة حضر بعض الاعضاء الذين لم يعرف

عددهم على وجه التحديد • وحسب ادعاءات اثيوبيا صوت الاعضاء بالاجماع لالغاء الاتحاد • ومع ذلك فليس هناك اي تأكيد ما اذا حدث تصويت اطلاقا ، ولو حدث فـان الشكوك تحيط بصحة نتائجه • فليس هناك ماينفي لجوء اثيوبيا الى الخداع والتزييف وهي التي جعلت شعارها (الغاية تبرر الوسيلة) • ومع افتقـار المعلومات الدقيقة عما جرى داخل الجمعية ، فلا يمكن الوصول الى اية استنتاج حتى يقوم طرف محايد مثل الامم المتحدة باجراء تحقيق نزيه •

ان الجمعية النيابية الارترية الاخيرة التي حلت في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ كانت قد انتخبت في عام ١٩٦٠ وفي ١٩٦٢/١١/١٥ اعلن الامبراطور الاثيوبي انهاء الوضعية الاتحادية ، واقام احتفالا بهذه المناسبة في اديس ابابا • وفي سمرا كلف مجموعة من الاثيوبيين ليغنوا ويرقصوا على (الكبرو) ، ولكن الارتريين الذين آلمهـم هذا التصرف الاثيوبي المرعب ، دفنوا غيظهم المكتوم في الانزواء • ولقد جمعنا نسخا من جريدة (اثيوبيان هيرولد) التي صدرت في تلك الفترة وكانت هذه الجرائد تتضمـن الكثير من المغالطـات والدعايات الزائفة • وذكرت ان اتحاد ارتريا مع اثيوبيا هو مثل يحتذى به وخطوة نحو الوحدة الافريقية ! وكانت الصحف الاثيوبية كلها خالية من صورة معقولة واحدة يستشف منها الناظر دلائل فرح الشعب الارتري ، فكانت الصور التي ظهرت هي :

١ ــ حفلة اديس أبابا يتوسطها الامبراطور وحولـه وزراؤه يبتهجون بما اسموه بالاندماج الى اثيوبيا •

٢ ــ صورة لقليل من اعضاء الجمعية الارترية باسمرا وحولهم سبع نسوة يصافحنهم أمام مبنى الجمعيــة وليس حولهــم اي جمهور شعبي .

٣ ــ صورة قديمة التقطت قبل عشرة اعوام١٩٥٢ تبين مجموعة من اعضاء حزب الاتحاد السابق وهم يحملون لافتات .

وفي الواقع فان اثيوبيا قد اضطرت ان تبرز صورة عمرها عشرة اعوام بعد ان اعلنت الدمج مباشرة ، حيث انها لم تجد ارتريا واحدا يحتفل بهذه المناسبة المحزنة التي اصبحت فيها شوارع اسمرا البهية خالية من الناس ولا تملؤها الا القوات الاثيوبية المتجولة لخلق المشاكل .

ان ١٤ نوفمبر من عام ١٩٦٢ لهو يوم لاينسى لانه اعلن فيه « الاستعمار الاسود » ليحل محل «الاستعمار الابيض » الذي أخذ في الانكماش ! انه اليوم الذي ألغي فيه الدستور الارتري الديمقراطي والحكومة الاتحادية التي اقرتها الامم المتحدة ليحل محلها بالعنف شيء آخر ، شــيء خال اطلاقــا من كل ماهــو ديمقراطي !!!

لقد فهمنا ان الجمعية الارترية ليس لها سلطة تعديل الميثــاق الفدرالي فضلا عن الغائه . وقد بين ذلك بوضوح في (التقرير النهائي لمندوب الامم المتحدة في ارتريا ــ فصل ٦ ــ تحت عنوان (المظاهر الوصفية والاسس القانونية للدستور الارتري) ١٠ يوليو ١٩٥٢ ، ونقتبس هنا الفقرتين التاليتين :

(٦٢٦) عند استعمالها لسلطاتها بتعديل الدستور فان الجمعية الارترية لايجوز لها تعديل الميثاق الفدرالي ، ان هذا التحديد قد ورد في المادة (٩١) فقرة (١) ٠

(٦٢٧) زيادة على ذلك فان المادة (١٦) من الدستور لايجوز تعديلها (راجع المادة ٩١ ، فقرة ٢) ٠ ان هذا الشرط يمنح سلطة القانون الدستوري للاحكام المتضمنة في قرار الامم المتحدة (فقرة ١٢) ــ سيقوم الدستور الارتري على مبادىء الحكم الديمقراطي٠

ونقتبس ايضا أسطرا قلائل من قرار الامم المتحدة رقم ٣٩٠/أ/٥ الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ من قبل الجمعية العمومية٠

(والآن ان الجمعية العمومية على ضوء تقرير لجنة التحقيق لارتريا التابعة للامم المتحدة واللجنة المؤقتة ، مع الاخذ بعين الاعتبار ٠

(أ) رغبات واماني سكان أرتريا ٠٠٠

(ب) مصلحة السلام والامن في شرق افريقيا ٠٠٠

(ج) حقوق ومطالب اثيوبيا ٠٠ وعلى وجه التخصيص حاجة اثيوبيا المشروعة لمنفذ الى البحر توصى بأن :

١ ــ تؤلف ارتريا وحدة مستقلة متحدة فدراليا مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي ٠

٨ ــ الفقرات ١ الى ٧ من القرار الفدرالي سوف تكون الميثاق الفدرالي الذي سيرفع الى الامبراطور الاثيوبي للمصادقة ٠٠

١٠ ــ سوف يكون مندوبا للامم المتحدة في ارتريا تعينه الجمعية العمومية ويساعده خبراء قانونيون يعينهم السكرتير العام للامم المتحدة ..

١٢ ــ ان الدستور الارتري سوف يقوم على مبادىء الحكومة الديمقراطية ، وسوف يشتمل الضمانات الواردة في الفقرة ٧ من الميثاق الفدرالي ، وسوف يكون مطابقا لشروط الميثاق الفدرالي ، نيابة عن الشعب الارتري .

١٣ ــ ان الميثاق الفدرالي والدستور الارتري سوف يصبحان ساريي المفعول بعد ان يصدق الامبراطور الاثيوبي ومندوب الامم المتحدة على الميثاق الفدرالي ، ويصدق الامبراطور الاثيوبي والجمعية الارترية على الدستور الارتري .

وفي المناقشات التمهيدية التي اجراها المستشارون القانونيون في جنيف ٢٣ نوفمبر الى ٢٠ ديسمبر ١٩٥١ قال المستشارون بالنسبة لتطبيق قرار الامم المتحدة بعد دخول الميثاق الفدرالي والدستور الارتري حيز التنفيذ ، فانه من البيِّن ان مهمة الجمعية العمومية بموجب معاهدة السلام المعقودة مع ايطاليا ، سوف تعتبر منتهية متى دخل القرار الفدرالي والدستور الارتري حيز التنفيذ . ولكن ليس معنى هذا ان الامم المتحدة لم يعد لها الحق للنظر في مشكلة ارتريا بعد ذلك . ان الميثاق الفدرالي والدستور الارتري سوف يعتبران قائمين على اساس القرار الفدرالي للامم المتحدة ، وان تلك الوثيقة الدولية سوف تحتفظ بقوتها كاملة . وعليه فانه اذا تحتم تعديل او تفسير الميثاق الفدرالي

فان الجمعية العمومية صاحبة هـذه الوثيقة ، ستكون السلطـة الوحيدة المخولة باتخاذ اي قرار • وبالمثل فانه اذا نقض القرار الاتحادي فان القضية يمكن عندئذ ان تصبح من اختصاص الجمعية العمومية) •

وبموجب هذه التصريحات ، فان الجمعية الارترية ليست لها صلاحيات الغاء هذه الوثيقة الدولية على فرض انها ارادت هذا الالغاء ، ولو اننا لانشك اطلاقا في عـدم ارادتها لذلك • ومـن المفهوم لدينا ان الامبراطور الاثيوبي يتوجب عليه ان لايشجـع الغاء الاتحاد او يعلن الغاءه حيث انه ملزم باحترامه بموجب مصادقته على الميثاق الفدرالي في ١٩٥٢/٩/١١

ان عدم اجراء استفتاء في ارتريا عند الغاء الاتحاد يدل دلالة قاطعة على ان الحكومة الاثيوبية كانت تدرك بان التيار الشعبي في ارتريا هو ضد (الضم) • ولكن مع وجود السلطة العسكرية التامة في يدها ، ماذا يهمها من رغبة الشعب الارتري واللجوء الى تعقيدات استفتاء عام !!! هل هناك ظلم اعظم من ذلك ؟!

ان الامم المتحدة قررت الاتحاد ووعدت بالتدخل عند الضرورة فلماذا تنتظر كل هذا الوقت الطويل دون اعادة النظر في المشكلة الارترية ؟ واذا كانت الامم المتحدة اثارت مشكلة ارتريا عند انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بمباداة من عندها فما الذي يمنعها اليوم من ارسال لجنة للتحقيق في الاجراءات العدوانية الاثيوبية التي جعلت قرارها الفيدرالي عرضة للانتهاك •

ان مقاومة الشعب الارتري للاستعمار لم تنته على الرغم من مساعي الحكومة الاثيوبية المتواصلة لاخضاع هذا الشعب الحر بقوة الحديد والنار وراء القضبان المغلقة . لقد اثارت الاشاعة القائلة بان اثيوبيا سوف تلغي الاتحاد في العيد العاشر لاستقلال ارتريا الذاتي توترا شديدا وتوقع الناس ثورة عارمة في حوالي منتصف سبتمبر ١٩٦٢ ، (راجع الصحف الاجنبية مثل ابزرفر ١٩٦٢/٩/٩) لكن الحكومة الاثيوبية لعبت بهدوء دورا خادعا فتركت ايام منتصف سبتمبر تمر بسلام ، واعتقلت المئات من الطلائع الثورية الارترية في الشهرين التاليين وعززت قبضتها العسكرية على ارتريا ، ثم اعلنت فجأة الانضمام .

ان احرار ارتريا يناضلون في الادغال تحت ظل علمهم الوطني ضد القوات الاثيوبية . هذا على الرغم من عدم تدخل الامم المتحدة لصالح العدالة ، وعلى الرغم من ضخامة الجيش الذي يحاربونه .

ان الامم المتحدة ربما تعتقد ان الشعب الارتري مجزء في آرائه السياسية كما كان في عام ١٩٥٠ وان اثارة المشكلة الارترية قد يسبب مرة اخرى خسائر فادحة وتعقيدات كثيرة ، ولكننا نؤكد لها ان الوضع قد تغير تغييرا كاملا منذ ذلك الحين . وان الارتريين لم يعودوا ضحية للتجزئة والانقسامات .

ان الانتهاك التدريجي للاتحاد من قبل الحكومة الاثيوبية الذي تولد عنه في النهاية الغاؤه التام قد حول الاتجاه الارتري نحو الانفصال عن اثيوبيا بدلا من البقاء معها تحت قيود الاتحاد المزيف

الذي تجاهلته وضربت به عرض الحائط • ان التجارب المريرة التي عاناها الشعب الارتري في فترة الاتحاد المشؤوم قد افهمته بان الاتحاد مع اثيوبيا امر ينفر الارتري من مجرد التفكير فيه • ان الشعب الارتري قد فقد الثقة في الحكومة الاثيوبية التي انتزعت منه ما أقرته الهيئة الدولية •

اما موضوع عجز ارتريا عن القيام باعبائها الاقتصادية فلا يقلق بال الارتريين في الوقت الحاضر • فقبل عام ١٩٥٠ كان هناك ١٦ طالبا ثانويا فقط ، ولكننا اليوم نملك عدة مئات من خريجي الجامعات الذين تثقفوا لا بمجهودات اثيوبيا وانما بموجوداتهم الخاصة وبمساعدة بعض الحكومات الاجنبية على الغالب • وقبل عام ١٩٥٢ كانت ارتريا تبدو فقيرة حيث انه لم يقم اي جهاز مسؤول بمسح اراضيها ، ولان اثيوبيا كانت تدعي امام الامم المتحدة افتراء وبدون اجراء اية دراسات علمية ، فقر ارتريا • ولذا فان اصرار الوفد الباكستاني في لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة على عدم صحة هذا الادعاء الاثيوبي لم يأت بالنتائج المرجوة •

اننا نملك المصادر الكافية بما فيها البترول ، وفي امكاننا تطوير اساليب زراعتنا • لقد نسبت الحكومة الاثيوبية تهمة الفقر والعجز الاقتصادي الى ارتريا دون ان تفعل شيئا لتحسينه ، بل شجعت التدهور الاقتصادي ، وسيطرت على المناطق التي ظهر فيها البترول ولكي تضلل الرأي العام الارتري نشرت في الصحف المحلية في عام ١٩٥٧ معلنة عدم وجود البترول في مناطق البحر الاحمر • ، واذا وجد فليس بكميات تجارية ، ولكن عادت فنشرت في فبراير

الماضي في مجلة اثيوبيان اكونوميك رفيو رقم ٥ فبراير ١٩٦٢ والتي تصدرها وزارة التجارة والصناعة في اديس ابابا ، نشرت تؤكد ان البترول في ارتريا يوجد بكميات تجارية هائلة وان الخبراء اليوغسلافيين قد اثبتوا وجوده .

قبل عام ١٩٥٢ كان يبدو مبكرا لشعبنا ان يحدد رغباته وامانيه ولكن اليوم ندرك جيدا ماهو افضل لحاضرنا ومستقبلنا . وعلى العموم فان وطننا سواء كان غنيا او فقيرا ، فان الشعب الارتري وحده هو الذي يقرر ماهو مفيد له . وان هذا لن يتحقق الا بعد التخلص التام من الضغط العسكري الاثيوبي ، وعلى ضوء الحقائق الآنفة الذكر فاننا نقدم رجاء مشروعا للامم المتحدة لتلعب دور الوسيط وان تمنح الشعب الارتري الفرصة لكي يعبر عن رغبته قبل ان تكتسحه جحافل اثيوبيا .

اننا طلبة جامعيون ندرس في حقول متعددة من المعرفة واننا مسلحون بكفاءات تمكننا من قيادة امتنا نحو الحرية والتقدم . نحن لانريد ان نظل كالاغنام الضالة . اننا نحمل جوازات سفر اثيوبية احتراما للميثاق الفدرالي (قسم أ فقرة ٦ من القرار) ، ولكننا مع ذلك ارتريون ولن نموت الا ارتريين .

اننا نطلب من الامم المتحدة بكل تواضع ان تنظم استفتاء عاما في ارتريا تخير به الشعب الارتري بين الاتحاد مع اثيوبيا أو الاستقلال ، وان يتم هذا بعد خروج الجيش الاثيوبي والتخلص من تهديداته المستمرة . ان ابواق الدعاية الاثيوبية تردد دوما بان

الارتريين يريدون الوحدة مع اثيوبيا ولكن لم تحدث مناسبة واحدة طالب فيها الارتريون بالاتحاد المزعوم • ان اثيوبيا فقط هي التي تتحدث عن الوحدة او الاتحاد •

ومن جهة اخرى ، كلما ابرز الارتريون معارضتهم للاتحاد نسجت الحكومة الاثيوبية مبررات كاذبة لتغطية مقاومة الشعب الارتري ، ومن تلك الاساليب تهمة (التحريض الاجنبي) حتى تقلل من قيمة رغبة الشعب الصادقة في الحرية والاستقلال • وعلى كل حال اننا نعتقد مخلصين ان الامم المتحدة لايمكن ان تنخدع بمثل هذه الدعاية الزائفة قبل ان تجري بنفسها تحقيقا تاما عن الوضع السائد في ارتريا • ان الشعب الارتري ليست له مصلحة ليخدم اهدافا اجنبية وما كان ليتحد كافة الطلبة الارتريون في استنكار الخطوات العدوانية التي اتخذتها اثيوبيا لو كانوا مدفوعين بايد اجنبية اذ ان تلك الايدي لا يمكن ان تسير كل الامة نحو غاياتها ، ونحن اذكى من ان نسمح لانفسنا ان تكون اداة لمصالح اجنبية • وفي الواقع اننا لم نتورط مع الاجانب في شيء له طابع سياسي الا ماكان من استشارات قانونية من بعض رجال القانون فيما يتعلق بتفسير نصوص دستورنا • واذا لم تكن الدعاية الاثيوبية حول موقف الشعب الارتري من الاتحاد مجرد اكاذيب مصطنعة فليس هناك من سبب لمعارضتها اجراء استفتاء حر تحت اشراف الامم المتحدة وبدون اي ضغط عسكري •

ان فشل الامم المتحدة لاجراء تحقيق عادل للمشكلة الارترية سوف لن يؤدي الى استمرار الكراهية بين الارتريين والاثيوبيين

فقط ، وانما قد يؤدي ايضا الى الفوضى التي قد تجلب بدورها انحلال الامبراطورية الاثيوبية باسرها • ولم يفت الاوان لحل المشكلة عن طريق الاستفتاء على اساس الدوائر الانتخابية الحالية في ارتريا مع اجراء بعض التعديلات في نظام الاقتراع غير المباشر • ان تأجيل تدخل الامم المتحدة في المشكلة الارترية سوف يعقد المشكلة الى حد يتعذر فيها الوصول الى حل سلمي ، وان الازمة سوف تتطور حتى توازي مشكلة الكونغو •

اننا نحبذ اتجاه الدول الافريقية نحو التعاون والتضامن ، ولكننا نستنكر بشدة محاولة اية دولة لاخضاع الاخرى بالقوة تحت ستار الاتحاد !

اننا نتعشم ان تعيد الامم المتحدة النظر في الخطوات الغير دستورية التي اتخذتها الحكومة الاثيوبية متحدية الحل الذي اقرته الامم المتحدة للمشكلة الارترية ، ومتجاهلة رغبات الشعب الارتري بعد ان اختارت التوقيت المناسب حيث كان الرأي العام العالمي مشغولا بالمشكلة الهندية ــ الصينية وبأزمة كوبا •

والآن وقد خف التوتر الدولي نسبيا فاننا نتوقع اهتمام الامم المتحدة بمشكلتنا • واننا على ثقة بان الامم المتحدة لن تتركنا ضحية للظلم الفاضح الذي انزلته بنا الحكومة الاثيوبية •

اتحاد طلبة ارتريا في اوربا الغربية

العنوان : كارهوست

هولاندارجتان ٢٣ ، استوكهولم ، السويد ، اوربا •

الزعيم الوطني محمد عمر قاضي وقد تزعم وفد الشعب الارتري
الى هيئة الامم المتحدة وعند عودته سجنته اثيوبيا سبع سنوات
ثم اعادت أخيراً اعتقاله

شكوى الشعب الارتري الى وفود الدول الافريقية في الامم المتحدة في اغسطس ١٩٦٣

فيما يلي نقدم تلخيصا وافيا للمذكرة التي رفعها الوفد السياسي لجبهة التحرير الارترية الى وفود الدول الافريقية اثناءوجود الوفد بهيئة الامم المتحدة في نيويورك :

(ان وفد جبهة التحرير الارترية لدى الامم المتحدة يتشرف بأن يبعث اليكم نيابة عن الشعب الارتري بتهانيه القلبية لمجهوداتكم العظيمة من اجل الوحدة الافريقية واستغلال موارد القارة لخير شعوبها وتقدم الانسانية . ان الشعب الارتري يؤيد حركات التحرر والوحدة الافريقية النابعة من صميم ارادة الشعوب الافريقية ولكنه يعارض الاتحادات المفروضة كاتحاد ارتريا مع اثيوبيا والذي لايختلف شكلا ومضمونا عن اتحاد وسط افريقيا (السابق) الذي صنعته وفرضته بريطانيا من اجل اغراضها العسكرية والاقتصادية . واذا كانت الشعوب الافريقية تناضل وتكافح بغية تطهير القارة الافريقية من جميع الوان الاستعمار والسيطرة الاجنبية ، فان الشعب الارتري ايضا يناضل من اجل التخلص من حكم افريقي متعسف . ان حكام اثيوبيا يرنون الى اذابة الكيان الارتري كما فعلوا من قبل بجزء كبير من اراضي الصومال بمساعدة وتأييد الاستعمار .

وهذه السياسة التي يتبعها حكام اثيوبيا تنافي المبادىء التي تنادي بها الحكومات الافريقية وميثاق الامم المتحدة . ونحن على ثقة من انكم ستعملون جاهدين لوضع حد لتعسف اثيوبيا ، فتحقن

الدماء ويستقر الامن والعدالة • ونحن ننتهز هذه الفرصة لنبسط امامكم قضية الشعب الارتري لتتمكنوا من دراستها دراسة وافية لتتبينوا من ان القضية الارترية تستدعي تدخلكم وتدخل الامم المتحدة •

نبذة تاريخية عن ارتريا :

بناء على معاهدة عام ١٩٤٧ بين ايطاليا والحلفاء بعد هزيمة الاولى في الحرب العالمية الثانية ، خول للحلفاء تقرير مستقبل ارتريا التي كانت مستعمرة ايطالية قبل الحرب ، ونتيجة لتعارض وجهات النظر فشل الحلفاء في حل القضية الارترية ، فقدمت الى الجمعية العامة للامم المتحدة التي اقرت اقامة اتحاد فدرالي بين ارتريا واثيوبيا بناء على مشروع قرار امريكي •

القرار الفدرالي الذي أصدرته الامم المتحدة :

أوصت الجمعية العامة للامم المتحدة بان يكون لارتريا حكومة داخلية لها ميزاتها الخاصة من علم ودستور وشارات واختام وتتمتع بسلطات قضائية وتشريعية وتنفيذية وكل مالايدخل ضمن اختصاصات الحكومة الفدرالية التي تنحصر في الدفاع والشؤون الخارجية • ويتكون مجلس فدرالي اعلى بالتساوي من الارتريين والاثيوبيين برئاسة الامبراطور •

عشر سنوات تحت الاستعمار الاثيوبي :

اتخذت اثيوبيا من الاتحاد الفدرالي ستارا للقضاء على

الموكب الحزين يشيع نعش الشهيد عبد القادر كبيري
بأسمرا (١٩٤٩)

الاقتصاد الارتري وخنق الحريات والزج بمئات الاحرار في السجون دون محاكمة ، وقتل الكثيرين وتعذيب المعتقلين بطرق وحشية على ايدي رجال المخابرات التابعين للجيش الاثيوبي برئاسة الجنرال ابي ابيي صهر الامبراطور وممثله في ارتريا •

وفي ١٤/١١/١٩٦٢ اعلنت الحكومة الاثيوبية دمج ارتريا مع اثيوبيا متجاهلة القرار الفدرالي والتزاماتها الدولية وغير عابئة بما يترتب على ذلك من رد فعل لدى الشعب الارتري الذي لم يعترف بقرار الدمج الذي اعلنته اثيوبيا • وهكذا نقض الامبراطور كل تعهداته لاحترام القرار الفدرالي والعمل على صيانة نصوصه •

اغتيال مدير البوليس الارتري :

في يوم ١٣/٦/١٩٦٢ اغتالت اثيوبيا البريجادير جنرال تدلا عقبت مدير البوليس الارتري لرفضه تجريد البوليس الارتري من السلاح • ثم اعلنت اثيوبيا في صحافتها بانه انتحر كما وصفته بالانانية •

لم تكن ارتريا جزء من اثيوبيا :

اشتقت كلمة ارتريا من التسمية اليونانية القديمة للبحر الاحمر (سينوس ارتريوس) •

وكان البطالسة اليونانيون قد توغلوا في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد على سواحل البحر الاحمر الغربية • وكان ميناء (عدوليس) من سواحل ارتريا الحالية ضمن الموانىء التي

استخدموها في تجارتهم وهو ميناء لم يخضع قط لاثيوبيا •

وبعد الحملة البرتغالية على البحر الاحمر في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي جاء الاتراك لطردهم ، واخضعوا سواحل ارتريا لحكمهم وكانوا يديرونها لنحو ثلاثمائة عام حتى سنة ١٨٨٥ حيث انتهى الحكم التركي لتصبح ارتريا مستعمرة ايطالية •

يقول جيمس بروس ، مكتشف النيل الازرق وبحيرة تانا : ان نهر مرب يفصل مملكة النجاشى عن اراضي البحر الاحمر (ارتريا)، وهي نفس الحدود التي اتفق عليها منيليك الثاني مع ايطاليا في معاهدة (اوتشيالي) عام ١٨٨٩ • وبعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية تولت بريطانيا ادارة شؤون ارتريا نيابة عن الحلفاء وهذه الحقائق التاريخية هي براهين ساطعة على ان ارتريا لم تكن جزء من اثيوبيا في يوم من الايام •

ويذكر تريفاسكس ، مندوب بريطانيا السياسي في ارتريا ، في الصفحة السادسة من كتابه (ارتريا مستعمرة في مرحلة انتقال) ان الاثيوبيين هاجموا منخفضات ارتريا في صورة قطاع طرق ولكنهم لم يخضعوها لحكمهم •

واذا كانت تجارة اثيوبيا تمر عبر الموانىء الارترية فذلك للمصلحة المشتركة بينها وبين ارتريا ، ولن تبرر حاجة اثيوبيا الى الموانىء الارترية الغزو المسلح • فهناك بلدان كثيرة مثل مالي والنيجر وافغانستان لاتملك موانىء بحرية ، وهل يعقل ان يباح لدولة مالي غزو السنغال بالقوة من اجل الحصول على منفذ بحري !؟ ان هذا

المنطق المنحرف لن يقبل اطلاقا • وليس من حق اثيوبيا فرض سيطرتها على ارتريا بالقوة الغاشمة لمجرد الحصول على الموانىء !

مطالب الشعب الارتري :

لقد كافح الشعب الارتري خلال السنوات العشر الماضية تحت الحكم الاثيوبي كفاحا سلميا وطالب الامم المتحدة وجميع دول العالم بالتدخل لانهاء تعسف الحكومة الاثيوبية ولكن دون جدوى وبعد ان نفد صبره اضطر الى العمل لحفظ وحدة الاراضي الارترية واستقلالها بطريقة اكثر ايجابية ، ولهذا يتوجه اليكم الشعب الارتري بعرض قضيته ملتمسا حلا حاسما واليكم مطالبنا :

١ ــ ادراج القضية الارترية في جدول اعمال السكرتارية الدائمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولا شك ان اثيوبيا ستحتج زاعمة ان القضية داخلية ، الا ان سجلات الامم المتحدة تثبت دوليتها •

٢ ــ نطالب منظمة الوحدة الافريقية بتشكيل لجنة للبحث في مأساة الشعب الارتري واستفتائه في تقرير مصيره تحت اشراف الامم المتحدة •

٣ ــ نطالب الامم المتحدة منح هذه اللجنة حق استفتاء الشعب الارتري •

هذا هو الحل الوحيد لقضيتنا العادلة • واننا نأمل في انكم ستضعون هذه المطالب موضع الاعتبار وختاما نرجو ان تكلل

مساعيكم من اجل وحدة افريقيا وازدهارها بالنجاح .

بدفورد هوتل ــ نيويورك .

٢٨ اغسطس ١٩٦٣ م

وفد جبهة التحرير الارترية الى هيئة الامم المتحدة

ادريس محمد آدم

دراجون راس هيلى ملكوت

عشان صالح سبى

ادريس عشان قلايدوس

نص الرسالة التي وزعها وفد جبهة التحرير الارترية على وفود هيئة الامم المتحدة بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٦٣

الى السادة رؤساء وفود الامم المتحدة

نيويورك

بعد ان قدمنا اليكم مذكرتنا السابقة في ٢٥ اكتوبر ١٩٦٣ ، يسرنا نحن اعضاء وفد الشعب الارتري أن نقدم اليكم الاخبار التي وردت الينا من ارتريا في رسالة تاريخها ١٩٦٣/١٠/٢٤

١ ــ بعد حوادث هيكوته وعديبره حيث جرت معارك دموية بين الثوار الارتريين والقوات الاثيوبية ، استباح الجنود الاثيوبيون مدينة اغردات ، ونهبوا المتاجر ، وصادروا مستلكات الاهالي الابرياء

واذلوا النساء بحجة مطاردة بعض العناصر المعارضة والقيام باعمال التفتيش . وقد عانت هذه المدينة الكثير من الاضطهاد بعد الحادث التاريخي الذي قتل فيه وزير العدل وبعض العملاء الآخرين كما اصيب ممثل الامبراطور بجراح بعد انفجار قنبلة في قلب الحفل الذي اقيم بغرض التمهيد لضم ارتريا الى اثيوبيا .

٢ ــ وفي نفس الوقت احرق الجنود الاثيوبيون احدى القرى بالقرب من هيكوته وكان عدد منازلها ٤١ بيتا واحترقت في تلك الحادثة امرأة عجوز لم تستطع الهرب ، بينما التجأ السكان الابرياء الى الجبال واصبحوا بدون مأوى .

٣ ــ وعلى اثر ذلك انضم اكثر من خمسين جنديا من جنود البوليس الى الثوار في الجبال ، وتبعهم الكثير من المواطنين الذين غضبوا لكرامتهم وتركوا حياة الذلة . ولسوء الحظ فان سياسة النفاق التي تمارسها اثيوبيا في الخارج ، وتمثيلها دور الوساطة من اجل اقرار السلام بين الدول الافريقية قد ادى الى سكوت الكثيرين عن المأساة القائمة في ارتريا . ولكن هذه الاجراءات القاسية الوحشية لايمكن ان تخمد صوت الحق طويلا . وان الحقيقة لن توأد الى الابد .

والآن ، فان الامم المتحدة بعد ان حددت مصير امة بقرارها الفدرالي ٣٩٠/أ/٥ الصادر في ١٩٥٠/١٢/٢ ، يجب على الاقل ان تحقق في وقائع الشكوى الارترية . ولا بد ان تتكون لجنة

للتحقيق ترسل الى ارتريا .

وفد جبهة التحرير الارترية الى الامم المتحدة

ادريس محمد آدم

دراجون راس هيلى ملكوت

عثمان صالح سبى

ادريس عثمان قلايدوس

نيويورك في ٣/١١/١٩٦٣ م.

تصريح صحفي للسيد قاضي

فندق ستافورد ــ نيويورك .

٢٩ نوفمبر ١٩٥٧

الارتريون يتهمون اثيوبيا بضم بلادهم

ان وضع الشعب الارتري يدفعه الى (حافة الثورة اليائسة) كما صرح محمد عمر قاضي ، العضو السابق بالمجلس الفدرالي الاعلى .

قاضي ــ الذي سيتجه الى القاهرة غدا ــ اتهم الحكومة الاثيوبية بانها انتهكت بشدة قرار الامم المتحدة الصادر في ٢/١٢/١٩٥٠ والذي يقضي بقيام اتحاد فدرالي بين ارتريا واثيوبيا .

وفي شكوى قدمت الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ورئيس الجمعية العمومية واعضاء الوفود لدى الامم المتحدة ، قال قاضي : (ان استقلال ارتريا الذاتي قد احل بدلا عنه الدمج ،

وصودرت الحريات الديمقراطية ، وشوه النظام الفدرالي كلية عند تفسيره ليلائم اعتداءات اثيوبيا الصارخة على قرار الجمعية العمومية) .

واضاف قاضي قائلا (ان الشعب الارتري قد قاسى خلال الخمس سنوات تحت سيطرة الحكومة الاثيوبية المتسترة تحت اسم الحكومة الفدرالية ، اكثر مما قاسى طوال ٧٠ عاما من الضغط الاستعماري) .

أمضى قاضي الستة اسابيع الماضية في الولايات المتحدة ليشرح الى ممثلي وأعضاء وفود الدول في الامم المتحدة حقيقة شكوى الشعب الارتري . وطالب المندوب الارتري بتكوين لجنة استقصاء الحقائق لتتحرى على الطبيعة احزان ومشاكل الشعب الارتري . واضاف ان الامم المتحدة التي قررت مصير ارتريا يجب ان تتحرى عن حقيقة شكوانا لكي تتأكد من ان قرارها قد نفذ بامانة ام ألغي تماما) .

نص الرسالة التي كتبها يلما درسا ، وزير خارجية اثيوبيا ورئيس وفدها لدى الامم المتحدة في عام ١٩٥٨

١٩ هدار ١٩٥٠ بالتاريخ الاثيوبي .

بلاتا عمر قاضي المحترم .

نيويورك .

بشأن المذكرة التي سلمتموها لي وكذلك عن الحديث الذي

كنا نتداوله ، رفعت الامر الى جلالة الامبراطور . وتفضل جلالته ان تقدموا له شخصيا ، وأنا اذ اخبركم بذلك اشعر بالسعادة .

وكذلك أود أن اؤكد لكم انكم لن تؤاخذوا عن مجيئكم الى نيويورك . اذا كان هناك شيء استطيع المساعدة فيه فأنا مستعد لكي اخدمكم بكل ماأوتيت من قوة مع تحياتي .

يلما درسا

ملحوظة : لم يف الامبراطور كعادته بوعده . اذ أمر باعتقال قاضي وسجنه لمدة عشر سنوات بعد رجوعه من نيويورك .

عزل العمد ورؤساء القبائل لمطالبتهم بتطبيق قرار الامم المتحدة

من الاساليب التهديدية التي لجأت اليها الحكومة الاثيوبية لحمل الشعب الارتري على قبول (الانضمام) قسرا ، عزل العمد ورؤساء القبائل عن مناصبهم التقليدية دون تحديد تهمة معينة الا ما يساورها من شكوك حول خضوعهم التام لمخططاتها الاستعمارية الرامية الى الدمج . ونورد هنا نماذج لبعض الرسائل التي ارسلتها الى رؤساء القبائل بقرار العزل .

الاستناد : هـ ك / اد س/٢١/١
التاريخ : ١٩٥٨/٢/٢٠

مكتب مديرية اغردات

الى الشيخ حامد حمد حامد ــ عمدة بيت معلا حماسين اغردات

الموضوع : انهاء خدمة .

لقد كلفت ان أعلمكم على ان خدماتكم غير مرغوب فيها ولذلك فانكم معزولون من التعيين الذي كنتم فيه كعمدة بيت معلا حساسين وذلك نهائيا من يومنا هذا .

مدير مديرية اغردات
الاستناد : هـ ك /اد/س/٢١/١
التاريخ : ١٩٥٨/٢/٢٠

مكتب مدير مديرية اغردات

الى الشيخ ادريس كرار ــ وكيل ناظر المدا ــ اغردات .

الموضوع انهاء خدمة .

لقد كلفت ان أعلمكم على ان خدماتكم غير مرغوب فيها ولذلك فانكم معزولون من التعيين الذي كنتم فيه كوكيل ناظر لقبيلة المدا وذلك نهائيا من يومنا هذا . لهذا آمركم بتسليم البندقية التي كانت تحت حوزتكم شرفيا الى قمندان بوليس اغردات باسرع ما يمكن .

مدير مديرية اغردات

صورة الى مفتش اغردات الريفي .
صورة الى قمندان بوليس اغردات للتنفيذ .

الاستناد : هـ ك /اد/س/٢١/١
التاريخ : ١٩٥٨/٢/٢٠

مكتب مديرية اغردات

الى الشيخ محمد حامد ــ شيخ الخط ــ كركبت .

الموضوع انهاء خدمة .

لقد كلفت ان أعلمكم على ان خدماتكم غير مرغوب فيها ولذلك فانكم معزولون من التعيين الذي كنتم فيه كشيخ خط كركبت وذلك نهائيا من يومنا هذا . لذلك آمركم بهذا الى تسليم البندقية التي كانت تحت حوزتكم شرفيا الى قمندان بوليس اغردات باسرع ما يمكن .

مدير مديرية اغردات

صورة الى مفتش اغردات الريفي .

صورة الى قمندان بوليس اغردات للتنفيذ .

الاستناد : هـ ك / اد / س/ ١/٢١

التاريخ : ٢٨/ ٢/ ١٩٥٨

مكتب مدير مديرية اغردات

الى الشيخ محمد آدم مندر ــ عمدة سنكات كناب .

الموضوع : عزل .

بهذا اعلمكم على ان خدماتكم كعمدة سنكات كناب غير مرغوب فيها من ١٩٥٨/٣/٣١

مدير مديرية اغردات

صورة الى المفتش الريفي اغردات

صورة الى ناظر القعداب

صورة الى ناظر قبيلة القعداب

مـع مؤامرة الانضمام يوما بعد يوم

٢ نوفمبر ١٩٦٢

في ١٩٦٢/١١/٢ افتتحت الجمعية التشريعية الارترية دورتها الاولى برئاسة نائب رئيس الجمعية القس ديمطروس • ثم اجلت الجلسة الى اليوم الخامس ، وجاءت عقب ذلك التطورات التالية :

١٩٦٢/١١/ ٥

وصل رئيس وزراء اثيوبيا ــ اكليلوهبت ولد ــ الى اسمرا سراً ، واجرى اتصالات مع بعض الموالين لاثيوبيا • وقامت القوات الاثيوبية باستعراض عسكري في العاصمة وطافت فرقة الموسيقى التابعة للجيش الاثيوبي شوارع اسمرا • وبذل رئيس الوزراء الاثيوبي ومساعداه رئيس الوزراء الارتري ونائب رئيس الجمعية مساعي سرية لكسب بعض اعضاء الجمعية لصالح فكرة الانضمام مستغلين الطائفية الى اسوأ الحدود • أما جلسة الجمعية فقد اجلت لعدم توفر النصاب القانوني •

١٦٢/١١/٦

حضر بعض النواب ووقعوا في سجل الحضور ثـم انفضوا كاليوم السابق بسبب عدم توفر النصاب القانوني للجلسة • وفي مساء ذلك اليوم استدعى رئيس الوزراء الارتري بعض النواب وعرض عليهم اقتراح اثيوبيا بدمج ارتريا دمجا تاما الى اثيوبيا ، فاعترض احد الاحرار منهم وقال : (ان مهمة الجمعية التشريعية

تنحصر في الاقتراع على القوانين والميزانية واختيار رئيس الوزراء طبقا للمادة ٥٦ من الدستور الارتري ، اما الغاء وضعية الاتحاد فهو من اختصاص الشعب كله ويجب اجراء استفتاء حر عام • وتجاهل رئيس الوزراء حججهم القانونية واصر على حضورهم عند انعقاد الجلسة حتى يكتمل النصاب القانوني •

١٩٦٣/١١/٧

حضر بعض النواب واجلت الجلسة لعدم اكتمال النصاب القانوني • واستدعى ممثل الامبراطور الجنرال ابي ابيى بعض النواب وشرح لهم المزايا المزعومة التي ستنخفض عن الضم ، فلم يقتنعوا • وسافر رئيس الوزراء ــ اسفها ولدميكائيل ــ وبرفقته مدير الشرطة الارتري ــ الجنرال تدلا عقبت ــ الى اديس ابابا للتشاور مع الامبراطور في تدبير مؤامرة للانفصال •

١٩٦٢/١١/٨

حضر قليل من النواب ثم انصرفوا تدريجيا ، ولعدم توافر النصاب القانوني اجلت الجلسة الى العاشر من الشهر •

١٩٦٢/١١/١٠

يوم السبت العاشر من نوفمبر حضر بعض النواب تلقائيا واجبر البعض الآخر الى الحضور بالبوليس فوقعوا اسماءهم في السجل ولعدم توفر النصاب القانوني اجلت الجلسة الى يوم الاثنين التالي وصدرت الاوامر المشددة من مكتب ممثل الامبراطور باحضارهم

قسرا ، حتى الذين يعالجون في المستشفى !!!

١٩٦٢/١١/١٢

ساق البوليس النواب من منازلهم ومن المستشفى ومن اي مكان يتواجدون فيه الى قاعة البرلمان حتى اكتمل النصاب القانوني للجلسة • وقام نائب رئيس الجمعية بتصرفات خادعة لطمأنة الاعضاء • فقدم مقترحات تشريعية واردة من رئاسة الوزراء • وعينت الجمعية ٨ نواب لدراسة المقترحات وتقديم تقرير عنها • وأعلنت الصحف عن اعمال الجمعية لاول مرة خلال الاسبوعين • وفي هذا اليوم سافر ممثل الامبراطور الى اديس بابا وعاد في نفس اليوم وحاول الاجتماع ببعض النواب •

١٩٦٢/١١/١٣

اجتمعت الجمعية التشريعية معتقدة بانها تعمل في حدود اختصاصاتها القانونية • وبحثت المسائل المدرجة في جدول اعمالها • واعدت اللجنة التوصيات اللازمة للقوانين التي كلفت بدراستها بعد تعديل في بعض المواد من بينها هذه المادة : (عند خلو المحكمة الاقليمية من قاضيها يقوم مقامه اكبر المحكمين) وعدلتها اللجنة لتقرأ كالتالي : (يقوم مقامه قاضي المحكمة العليا) • ونجح التعديل بـ ٤٨ صوتا مقابل ٨ اصوات • وانصرف الاعضاء دون أن يدروا أن الغيب يخبىء في طياته مؤامرة الانضمام البغيض •

١٩٦٢/١١/١٤ ـ اليوم المشؤوم :

صدر على صفحات الجرائد اعمال الجمعية التشريعية مما جعل

الناس يعتقدون ان ليس هناك شيء غير عادي . غير ان المؤامرة كانت تنسج خيوطها الاخيرة بين العسيلين اسفها ودمطروس بالهاتف وما ان تحقق اسفها من اكتمال النصاب القانوني حتى امر جميع كبار موظفي الدولة بالحضور فورا الى قاعة الجمعية . وفي ساعة واحدة اكتظت القاعة بالموظفين الذين لايعلم جلهم سبب حضورهم . ووقف رئيس الوزراء الارتري والقى الخطاب الذي اعدته لـه السلطات الاثيوبية والذي أعلن فيه موافقة الجمعية الارترية على قرار دمج ارتريا في اثيوبيا وصفق معظم الاعضاء لهذا الافتراء ، ولكنه لم يتح لاحد الفرصة في الاعتراض او المناقشة ، بل صفق له بعض المأجورين ، وأعلن القس دمطروس انتهاء الجلسة . وبذلك لم يجر التصويت حتى ولو شكليـا وأعلن راديو اديس أبابا ان الجمعية الارترية قد وافقت بالاجماع على قرار دمج ارتريا دمجا كاملا وقد عم الحزن كل انحاء ارتريا ، أما أعضاء الجمعية التشريعية فقد انكر كل منهم لدائرته موافقته وشرحوا بالتفصيل مادار في قاعة الجمعية ، كما ورد في الفقرات السابقة .